



# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

«بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي»

الأستاذ الدكتور  
خليل أحمد عمايرة

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الإسلامي للتنمية



# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

(بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)

تأليف

الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايره

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الإسلامي للتنمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٤



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٣/٨/١٦٧٨)

٤١٥

عميرة ، خليل أحمد

المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل  
اللغوي / خليل أحمد عميرة . عمان: دار وائل، ٢٠٠٣.

(٥٥١) ص

ر.ا. : ٢٠٠٣/٨/١٦٧٨

الواصفات: اللغة العربية / قواعد اللغة / اللسانيات

\* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-11-339-9

\* المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

\* الأستاذ الدكتور خليل أحمد عميرة

\* الطبعة الأولى ٢٠٠٣

\* جميع الحقوق محفوظة للنشر



تنفيذ وطباعة **إل ربي** بيروت - لبنان

تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ٠٠٩٦١١

خليوي: ٣٣٤٦٤٨ ٠٠٩٦١٣

## دار وائل للنشر والتوزيع

شارع الجمعية العلمية السورية - هاتف: ٥٣٣٥٨٣٧-٦-٠٠٩٦٢

فاكس: ٥٣٣١٦٦١-٦-٠٠٩٦٢ - عمان - الأردن

ص.ب (١٧٤٦) - الجيزة

[www.darwael.com](http://www.darwael.com)

E-Mail: [Wael@Darwael.Com](mailto:Wael@Darwael.Com)

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة  
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by  
any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information  
storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

# المحتوى

الرقم	البحث	الصفحة
1.	الافتتاح .....	3
2.	مقدمة .....	7
3.	القبائل الست والتفصيل التحوي .....	15
4.	وقفه مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع (دراسة وصفية) .....	39
5.	دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي (وقفه مع الاسناد) .....	71
6.	رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر .....	103
7.	رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها (دراسة وصفية) .....	135
8.	المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الاعراب (في نماذج من سورة البقرة) .....	181
9.	اعراب المعنى ومعنى الاعراب في نماذج من القرآن الكريم .....	217
10.	النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي .....	247
11.	حلقة الوصل بين الأسس الحديثة والنحو العربي .....	267
12.	البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي .....	289
13.	اللغة بين الإنسان والفكر .....	311
14.	من نحو الجملة إلى الترابط النصي .....	337
15.	في تحليل لغة الشعر .....	369

الرقم	البحث	الصفحة
16.	وقفة مع صلوات في هيكل الحب - الشلبي .....	439
17.	التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال .....	495
18.	الاعداد الثقافي لمعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها .....	535

**التطور اللفوي المعاصر بين التقييد  
والاستعمال**





## التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال

إذا كان العصر الحالي في رصد ظواهر التطور اللغوي هو الهدف الإجمالي غير المرسوم وغير المحدد، فإن اللغة العربية قد مرت في مسيرتها إليه بثلاث مراحل كبرى تعتمد على مرحلة نسبة المجهول فيها أكبر بكثير مما هو معروف عنها تاريخاً، وأقل مما هو مستتب منها في المراحل اللاحقة مضموناً، تلك هي المرحلة التي تمتد في عمق تاريخ العربية غير الحاصل على اتفاق بين الباحثين على لحظة البداية، وكل ما قيل فيه لا يعدو محاولة استكناه الماضي على ضوء حركة الحاضر من جهة، وعلى النظرة إلى سنة التطور في ظواهر الكون من جهة أخرى، وهي المرحلة التي تسبق القرن الثاني الهجري، القرن الذي استطاع الخليل بن أحمد الفراهيدي أن يضع فيه بداية كل مرحلة ثالثة في التاريخ لمسيرة اللغة العربية.

ومع أن تلك المرحلة - الأولى - قد اتسمت بالمفوض في حركة تطورها في تراكيبيها، إلا أنها قد استطاعت، ولا ريب، أن تجعل العربية في وضعها المثالي الذي أخذ المتحدثون بها في المراحل اللاحقة يتفوقون لتقليدها، ويحسبون معيار بلاغة البليغ وفصاحته بمقدار ما في كلامه من مماثلة تلك المرحلة القاعدة. وكما يقرّ الباحثون جلهم بأن أقوالهم في رصد حركة تطور تلك المرحلة استنباطي، يقرّون أيضاً أنه قد حصل بينها وبين غيرها من لغات الشعوب المجاورة تماس أو تداخل أو تبادل، يعبرون عنه بالتأثر والتأثير بين العربية وغيرها، ولكنهم، على الرغم من التصريح الواضح في كثير من الأحيان بأنه قد دخل في العربية ما ليس منها، فهو عندهم من الفارسية تارة، ومن الحبشية أخرى، ومن الرومية أو من غيرها تارة ثالثة، إلا أنهم يدافعون عن قدسية ما دخل في عربية تلك المرحلة دفاعاً يأخذ مناهج متعددة مختلفة باختلاف وجهات نظر الباحثين وتعدد مناهج بحثهم، ولكنهم جميعاً، تقريباً، يتخذون سبيلاً إلى أكثر الآراء قبولاً في هذا، وهو أن العربية قد أخضعت ما دخل فيها إلى موازينها الصرفية، لوتسق مع منهجها في بناء تراكيبيها والتعيير عما وفد إليها من المعارف التي لم تكن فيها،



وبخاصة أسماء المسميات التي لم تكن قد تضمنتها حضارة الناطقين بها في مراحل تاريخهم المبكر، ولكن الباحثين بعلمة يرفضون أن تكون العربية قد تأثرت في تراكيبها وكيفية بناء التركيب بأية لغة أخرى، بل ربما كان أثرها في غيرها في هذا الجانب أقوى بكثير من تأثرها بغيرها في المعاني الصرفية أو المعاني المعجمية.

وما أن فكر الخليل بن أحمد بوضع منهجه لتقعيد اللغة بوضع القواعد والقوانين التي تساعد متعلمي اللغة في أن يحثوا حثو العرب في كلامهم، وتعمل على مساعدة العرب في الإبقاء على لغتهم نقية في ألسنتهم، في وسط أخذ الاختلاط فيه يزداد يوماً بعد يوم، بازدياد أسباب هذا الاختلاط، بخروج العرب من حدود ديارهم الجغرافية، ودخول غير العرب إلى دائرة العرب التي كان قسم منها مطلقاً تماماً أو شبه مطلق كما ينص العلماء القدماء، ما أن كان ذلك حتى بدأت المرحلة الثانية من مراحل حركة اللغة العربية في مسيرتها مع الزمن. وفي هذه المرحلة بدأ الصراع الخفي بين ما أخذ يسمى فيما بعد بالأصالة والمعاصرة، أو بالتجديد والتقليد. وفي هذه المرحلة أيضاً بدأ هذا الصراع، بصرف النظر عن مصطلحه، يكتسب التوجه الفكري بالربط بين اللغة والدين، وهو التوجه الذي ظل يلزم العربية إلى يوم الناس هذا، يحافظ عليها ويحفظها أحياناً، ويضر بها أحياناً في كثير من الأحيان.

ونصل خير ما يبين بذور هذا الخلاف المبكر بين العلماء في القرن الثاني من الهجرة، تعدد النصوص التي جاءت عنهم، كما سنبين بعد قليل، واختلافها في تحديد القبائل التي يمكن أن تعتمد في رصد الظواهر اللغوية لوضع القواعد النحوية على ضوئها، ووضع عدد من قواعد القبائل لتتحدد بذلك معايير الصحة والخطأ في الاستعمال اللغوي لتراكيب العربية، وفي وضعها موضع القياس عليها من الأجيال في العصور المتلاحقة، وهو أمر تعد دراسته أو الوقوف معه وقفة تسد بعض جوانب الخل في نظرة المحدثين إلى منهج، أو مناهج القدماء، أمر يحتاجه الباحث والقارئ، في ما نرى، لتحديد معالم طريقه في وصف تطور تراكيب العربية وما يجوز منها أو لا يجوز. فمن أراد أن يعالج أمراً علامته ظاهرة قوية حالياً، فإن عليه أن يسبر عمق القواعد التي

يتكسّر عليها كل طرف من أطراف الخلاف ليحدد الداء قبل وصف الدواء. ولعل في ذلك مسوغاً لما قد يراه القارئ الكريم بطلالة في هذه النقطة.

أدرك الحراس من الطعام قديماً أنّ عليهم أن يضعوا الدواء لعلاج اللحن الذي دخل اللبوت العربية، وأخذ يهاجم ملكة اللسان، فخشوا أن ينطلق القرآن والحديث على المفهوم فأخذوا يضعون ما أسماه ابن خلدون<sup>1</sup> "صناعة العربية" للحفاظ على ما كانت تؤدي دوره الملكة اللسانية القلعة على السمع وهو أبو الملكات، يقول ابن خلدون: "إن اللغة هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تلخذ صبيقتنا لهذا العهد لغتنا، فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالجات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فنطلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة". فكانت صناعة العربية على يد الخليل بن أحمد - رحمه الله - بوضع القواعد التي تمكن من "فتح سمع كلام العرب"<sup>2</sup>، فكانت المادة اللغوية موضع الدرس هي المادة التي أخذت من القبل العربية عن طريق السماع، ومن ثم القياس عليها لاستنباط قواعد العربية.

ولمست مضياً هنا برصد القصص الكثيرة التي قيلت في النشأة الأولى للدرس النحوي؛ أهي ما وضعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه، أم هي جهود أبي الأسود الدؤلي، أم ما كان من عيسى بن عمر، أم قبل ذلك أو بعده، ولكن الذي يهمنا هنا أن نقول: إن الجهود التي قمها الخليل ورصدها سيوييه في الكتاب تعد الحلقة الأولى في سلسلة المعرفة للدرس النحوي المعروف، وقد قامت تلك الجهود على تكبير الخليل في وضع علل النحو وعامله، يقول<sup>3</sup>: "إن العرب قد نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، واعتلت أنا بما عندي . . . فإن سنحت تفسير علة لما علته من النحو هي أليق مما تكرته بالمعلول قليات بها"، فقد وضع الخليل مجموعة من القواعد والقوانين على ضوء نظرية العامل؛ وضعها للأجيال لتتعلم العربية، ولكنه لم يطلق الباب لتكون علله وحدها المسبيل، أو المسبيل الوحيد، لتعلم

العربية وقوانين التطق بها، فترك غيره أن يطل بما يراه، وأن يستنبط قواعده وقوانينه التي يمكن أن يطل بها الظواهر اللغوية في العربية، معبراً عن ذلك بتواضع العالم وثقته التي ليس من اليسير أن تجدها في غيره منذ يومه إلى يومنا هذا. فكان الخليل يضع، ويدرك أنه يصنع، منهجاً تعليمياً على أسس تعليمية لأخطأ الباحثون - في ما يبدو - في تأصيل هذه الأسس. وقد أسهم في ذلك عدد كبير من قوائم القبائل التي اعتمدها الخليل مما وضعه العلماء بعده، وأخذ كل منهم بالدفاع عما يقول كما يلي:

يسود بين الباحثين منذ زمن بعيد أن الخليل بن أحمد قد اعتمد لتفصيل العربية لهجات عدد من القبائل العربية التي كان يرى أن لهجاتها كانت تخلو من اللحن؛ لبعدها عن الاحتكاك بغير العرب أو بالعرب الذين كانوا يجاورون من لغاتهم غير عربي، سواء أكان ذلك في الحياة اليومية، أم في العبادة كما كان يفعل سكان نجران الذين هم نصاري يتعبدون بالسريانية، فتورد عدة قوائم عن تعدد القبائل التي تجتمع فيها الصفات التي يجب أن تتوافر في من تؤخذ عنهم عربية التفصيل والقياس، أشهر هذه القوائم وأكثرها انتشاراً، بن أكثرها وأقواها اعتماداً تحصرها عدداً في القبائل: أسد وشميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، مع الدفاع عن كل قبيلة وسبب اختيارها في هذه القائمة دفاعاً يعتمد على المكان الذي كانت تعيش فيه، ومناقش هذا فيما بعد، ولكننا لم نعثر على أي نص قديم يحقق هذا الزعم. فمن المعلوم أن الخليل بن أحمد تكلم العربية سليقة، ورحل في بوادي العرب مستزيداً متعلماً من العرب الأفحاح، ونافلاً بوعي العالم ما سمع منهم، ولكنه لم يقل مطلقاً إنه قد وضع تعديداً مكاتياً لأخذ اللغة في مرحلة التفصيل، ولم يرو عنه أنه قد وضع معايير مكاتية لتحديد القبائل التي يؤخذ بلسانها، فقد قامت علل النحو في عفته، وصنفها بطريقة الخاصة بعد أن كان قد طاف في الجزيرة العربية ورحل إلى بوادي الحجاز ونجد، يستمع ويروي ويفكر ويصنف.

لعل أقدم نص يتحدث فيه صاحبه عن التحديد المكاتى، فينسب وضع القواعد إلى لهجات قبائل بعينها هو ذلك النص المنسوب إلى أبي نصر الفارابي، وهذا النص، في حقيقة الأمر نصان: أحدهما، وهو الشائع الذي يأخذ به الباحثون وهو الذي جاء في ما أورده السيوطي في المزهرة والاقتراح نقلاً عن الفارابي في كتابه المسمى - بالألفاظ

والحروف - كما يقول السيوطي. والآخر هو النصّ الوارد في كتاب الحروف للفارابي، وسنبدأ بالأصل الذي يفترض أن السيوطي قد أخذ عنه، يقول الفارابي<sup>4</sup>: " . . . وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء؛ فإن فيهم سكان البراري، وفيهم سكان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوها بذلك من سنة تسعين إلى سنة مئتين، وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، وتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً، وأبعدهم اعتقاداً وتقيداً. وهم قيس وتميم وأسد وطىء ثم هذيل فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقيون، فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة اتقياء سنتهم لألفاظ سائر الأمم المطبقة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر".

ولسنا هنا بصدد تحقيق القول بأن هذا النص هو ذاته النص الذي أورده السيوطي، أم أن السيوطي قد اعتمد كتاباً آخر غير هذا الكتاب للفارابي، لم أن خلطاً قد وقع في تسمية الكتاب، فهذا كتاب الحروف وهناك كتاب آخر وصمه الفارابي "بالألفاظ"، وهو كتاب صغير نالغ في المنطق، وقد حققه الدكتور محسن مهدي، أوضاً، محقق كتاب الحروف<sup>5</sup>.

وسنورد هنا نص السيوطي لنرى الفرق في هذا الموضوع، يقول السيوطي<sup>6</sup>: "وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسوعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أفكدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملّة، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، و عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جثام؛ لمجاورتهم أهل مصر

والقبط، ولا من قضاة وغسان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فبهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان البصرة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادقوه حين ابتدأوا بنقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وتحدثت ألسنتهم.... والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصبرها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب".

فلذا أتبنا القدر في هذين النصين خرجنا بعدد من النقاط:

1- أن النص الذي أورده السيوطي يشير في مجمله إلى ما أوجزه الفارابي في النص الأول عنه، مما يرجح أن السيوطي كان يحيل إلى هذا النص بعينه، فإما أن تكون الذاكرة قد نذت عن بنود في النص الأصل، أو أنه قد فصل فزاد ما كانت قناعته قد وصلت إليه.

2- أن ما أورده السيوطي في مقدمة نصه عن قريش ثم يرد ما يقابله في نص الفارابي، هذا فضلاً عن أن الصفات الرفيعة التي ذكرها في قريش وفي لهجتها تضمنت أن تكون هذه اللهجة من لئلاء والسمو البيتي في مقسمة اللهجات التي يعتمد عليها، فقد جاء وصفها بالثقة (الحل) للمفاضلة المطلقة<sup>7</sup>، (أجود العرب، وأسهلها، وأحسنها، وأبينها) وهذه صفات لغة عالية الجودة، يقف الباحث موقف الحائر في تفسير عدم اعتمادها في لهجات النخبة<sup>8</sup>.

فهل يكون السيوطي قد طالع على نص آخر لعالم آخر يمجّد فيه لهجة قريش، فاختلط الأمر عليه، فأورد مضمون نصين في نص واحد منسوب إلى عالم واحد، أم أن قناعة السيوطي باللهجة قريش كانت رفيعة قوية، فالدرج لهجتها في

صدر النصّ الذي شاع عن الفارابي متحدّثاً فيه عن قبائل الاعتماد اللغوي في  
الغريب وفي الإعراب والتصريف.

3- أن القبائل المعتمدة عند الفارابي هي: قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل. أما  
المعتمدة في نص السيوطي فهي: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة  
وبعض الطائيين، فزاد السيوطي بعض كنانة واعتمد بعض طيء التي اعتمدها  
الفارابي كلها.

4- بين النصّان أن الذين شغلوا باللغة واللسان العربي وجعلوها علماً وصناعة هم  
أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق فقط، من أمصار العرب.

5- فصل السيوطي في النصّ الذي أورده ذكراً مجموعة هائلة من القبائل التي  
كانت على أطراف الجزيرة العربية أو في داخلها مختلفين بغيرهم مجاورين  
لهم، في حين عبّر الفارابي عن ذلك بإيجاز وتصميم، فقال: "... والبالون فلم  
يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم،  
مطبوعين على سرعة تفرياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطبقة بهم من الحبشة  
والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر".

وهذا كله تعبير ضمنّي عن حركة التثاق والتأثير بين العربية وغيرها من جهة،  
وبين قبائل العربية بعضها مع بعض بعد أن قصّصت في إطار فكري موحد، من جهة  
أخرى.

وهنا نص آخر في هذا الإطار، لا يقل أهمية عن سابقه في تحديد أبعاد  
المشكلة في مرحلة تكوّن جنورها، يقول ابن خلدون: كانت لغة قريش أفصح اللغات  
العربية وأصبرحها؛ تبعدها عن بلاد الفجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتشفهم من ثقيف  
وهذيل وخزاعة وبنو كنانة وخطمان وبنو سعد وبنو تميم، وأما من بعد عنهم من  
ربيعة ولخم وجذام وغسان وإيل وقضاعة وعرب اليمن المجاورين للأمم الفرس والروم  
والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش  
كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية<sup>3</sup>.

في نص ابن خلدون هذا ثلاث نقاط رئيسية:

2 أنه جعل قريشاً أساس الفصحاة ورأس قبائلها، وهي صاحبة اللغة النقية، وعلل ذلك سببها عن بلاد العجم، أي أنها لم تكن لتحتك بلغات غير العرب مع أنها كانت موطن صراع اللهجات العربية المختلفة، ومن قريش انطلق ابن خلدون ليقس فصحاة القبائل من حولها؛ فمن كان قريباً منها كان يتمتع بالفصحاة، لقربه منها، ومن بعدت مضاربه عنها قلت فصاحتها، فهذا أصبحت قريش مقياس لسلامة اللغة ونقاها، والفصحاة فيها لبعدها عن الاختلاط.

2- اختار ابن خلدون مجموعة من القبائل يشهد لها بدرجة من الفصحاة بحسب قربها من قريش تالية لها في ترتيب الفصحاة، وفيها مما جاء في نصي الفارابي والسيوطي سلفي الذكر، وفيه نقص أو زيادة عليهما، فالقبائل هي: ثقف وذييل وخزاعة وكنانة وخطافان وبنو سعد، فضلاً عن قريش. وحذف قيساً وطيءاً.

3- أن مقياس الفصحاة عنده هو القرب أو البعد من قريش وليس العزلة المكانيّة والعيش في الوبر كما ذهب الفارابي والسيوطي، فقريش كانت تسكن مكة، وكانت مكة المقطم الحضاري البارز في شبه جزيرة العرب. وربما كان ما ذهب إليه ابن خلدون هنا أقرب إلى ما يمكن أن يؤخذ به، إذ ليس العزلة عنده هي العزلة المكانيّة، بل هي العزلة عن الاختلاط بالأعاجم وليس العرب، فإن هذا (أي الاختلاط بالعرب) يولد قوة لغوية ولا يسفر عن ضعف في الملكة اللسانية، وتكاد تكون هذه النقطة المحصر المشترك بين معظم النصوص، فهي تكاد تجمع على عدم الأخذ عن القبائل التي كانت تجاور العجم من فارس وروم وأحباش وأقباط... الخ.

وهناك قائمة أخرى بأقاصح العرب، جاء عن أبي عبيد عن طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قوله<sup>9</sup>: نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن، وهم الذين لهم عليا هوترن وهم خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر



وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف، قال أبو عبيد: وأصيب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "أما أفصح العرب بيد أتي من قريش وأتي نضأت في بني سعد بن بكر"، وكان مسترضعاً فيهم وهم الذين قال أبو عمر بن العلاء أفصح العرب علياً هوزان وسقلى تميم".

ولعل نظرة فاحصة إلى خريطة توزيع هذه القبائل تؤكد أنهم لم يكونوا في عزلة مكانية، يرشد إلى ذلك نسبهم، فبنو سعد بن بكر هم سعد بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان<sup>10</sup> فهم من هوزان، وهوزان لا تعد في أية قائمة من قبائل الاحتجاج والعزلة، ولما ثقيف، وهي إحدى قبائل عليا هوزان فكانت تسكن الطائف، وكان لهم فيها صنم يسمى اللات مبنياً على صخرة، كانوا يحرمون من واديه، ويكسونه، هدمه خالد بن الوليد والمغيرة بن شعبه<sup>11</sup>، أما نسبهم فهم: بنو منه بن بكر من هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهم ثقيف<sup>12</sup>، وكانت سوق عكاظ في أرضهم تعد إليها وفود العرب وشعراؤها يتفلقرون ويتبارزون أمام لجان التحكيم من مختلف القبائل حيث لا مجال للعزلة المكانية.

وتلتقي تميم في النسب مع هاتين القبيلتين، فهم تميم بن عامر بن أد بن طابخة ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان<sup>13</sup>؛ أبناء عمومة يلتقون مع بني سعد بن بكر ومع ثقيف، فلابد أن صلة ما كانت قائمة بينهم بحكم القربى وبحكم سوق عكاظ التي كانت تجمع قبائل العرب.

وتبرز هنا قضية بحث أخرى لابد من الإشارة إليها، وهي أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش في ما اطرد عند كثير من الباحثين: اللغماء والمحدثين، وهو أمر يؤخذ من غير مناقشة، ولكننا نرى أن إطلاقة القول فيه مما يحتاجه هذا البحث، ويكفي أن ننظر في اللغات واللهجات الواردة في القرآن الكريم لتعرف أن نسبة نزوله بلهجة قريش كانت على الأغلب كما جاء في ما يروي السيوطي من رد ابن عبد البر<sup>14</sup> في التمهيد على قول من قال نزل القرآن بلغة قريش، فيقول: "معناه عندي على الأغلب لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراولت".

فسبعد أن تبين أن العزلة المكثية لم تكن حقا هي مقياس للفصاحة في القبائل العربية، وبعد أن أوضحنا أن الفصاحة قد وضعت لقبائلها عدد من القوائم، يدافع صاحب كل قائمة عن أسباب الفصاحة في قبائل قلمته، وبعد أن ناقشنا بالتفصيل الخلط أو الاضطراب القائم في نصي الفارابي والسيوطي بقي أن نشير ثانية إلى أننا لم نعثر على أي نص عن الخليل بن أحمد يشير إلى أنه اعتمد لهجات بعثتها لتفعيد القواعد النحوية. ولعل ما أصبح بتوارثه الباحثون والطلاب من أن النحو قائم على لهجات القبائل الست: أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، هو ضرب من الوهم العلمي. مرده إلى نصي الفارابي والسيوطي المتقدمين، فكيف إن علمنا أن الفارابي متوفى سنة 329 من الهجرة تقريبا والسيوطي متوفى سنة 911 من الهجرة وأما الخليل بن أحمد، واضع علم النحو، فقد توفي سنة 170 من الهجرة تقريبا.

ولنقطع الشك باليقين في أن هذه القبائل التي قد افترى عليها الباحثون، وأن منهج الخليل أيضا كان موضع افتراء، فإن علمنا أن نقف مع كتاب سيبويه نهدي منه إلى منهج الخليل، ونرد به عنهم أو الافتراء الذي أسند إلى الخليل، وستكون وقفنا مع الكتاب لرد هذا الادعاء باستقراء منهج الخليل في شواهد الكتب من الجوانب التالية:

أولا: للشواهد التي لم تنسب إلى قائل، ولعلنا هنا بالمضيق بتحقيق القول في عدد هذه الشواهد، فهي خمسون أم تزيد أو تنقص، فقد كان هذا موضوع بحث أشار إليه عدد من الباحثين. ولكننا نود القول إن من هذه الشواهد ما يستعمل لبناء قاعدة نحوية وهو غير منسوب إلى قائل، فمن ثم يمكن القول بأنه ليس لأحد من قبائل قالمتي الفارابي والسيوطي، إذ إن ما جاز أن يحمل على وجه شائع فقد سقط الاحتجاج به، كما يقول الأصوليون<sup>15</sup> وفي قولهم: "الشيء إذا جاز أن يكون حجة في النظر جاز أن يكون حجة في النقيض"<sup>16</sup>، ويقولون أيضا: "يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره"<sup>17</sup> والقواعد الأصولية في هذا كثيرة.

ورد في كتاب سيبويه<sup>18</sup>؛ قال الشاعر:

رب العباد إليه الوجه والعمل

لستغفر الله فتبا لست محصيه

أي من تنب، وهذا من باب الفاعل الذي يتعداه قطه إلى مفعولين، وإن غنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا، فطى هذا البيت قلعت قاعدة باب المنصوب على نزع الخافض، وهو مجهول القتل فمن باب أولى أن لا يكون لأحد شعراء القبائل الخمس أو الست.

ومثل تلك ما جاء في كتب سيبويه في إقلمة قاعدة نحوية تتعلق بالحال مقدما على صاحبه النكرة بعد أن كان صفة متأخرة<sup>19</sup>، قال الشاعر:

وبالجسم عني بينا لو علمته      شحوب وأن تمتشهدني العين تشهد

أي: شحوب بين.

وقال الشاعر<sup>20</sup>:

علم القبائل من معد وغيرها      أن الجواد محمد بن عطار

فمنع صرف (معد) حملا على القبيلة، والأكثر صرفه حملا له على الحي المعروف.

وقال الشاعر<sup>21</sup>:

لا أب وابنا مثل مروان وابنه      إذا هو بالمجد أرتدى وتزرا

فحذف (ابن) مع تنوينه على اسم لا، لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد، لأيهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء، والثلاثة لا تجعل اسما واحدا.

وقال الشاعر<sup>22</sup>:

بالعنة الله والأقوام كلهم      والصلحين على سمعان من جر

فحذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى يا قوم أو يا هؤلاء، لعنة الله على سمعان. . . لذا رفع (لعنة) بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لتصبها.

ومن الشواهد الضمنية ما أورد سيبويه شطره الثاني فقط غير منسوب وعليه  
وحده أقام سيبويه قاعدة نحوية، أكمله النحاة بعده كما جاء عند ابن يعيش بأنه منسوب  
إلى الأشجعي، قال سيبويه: قال الشاعر

مواعيد عرقوب أخاه يثرب

وتعلم البيت:

وعت وكان الخلف منك سجية      مواعيد عرقوب أخاه يثرب<sup>23</sup>

وجاء عن سيبويه أيضا ما أقام به قاعدة نحوية على حد قول بعض العرب غفلا  
من غير نصية، يقول<sup>24</sup> في باب ما يتقدم فيه الممنثنى: 'وحدثنا يونس أن بعض العرب  
الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدا بدلا. كما قالوا: ما مررت بمثله  
أحد، فجعلوه بدلا، وفي هذا بناء قاعدة على قول إحدى القبائل العربية لعلها من غير  
القبائل الستة. ويستطيع البحث يبرر أن يجمع القواعد كلها فلي أقيمت على شواهد  
غير منسوبة إلى شاعر، وهي ليست قليلة.

ثانيا: شواهد لشعراء معروفين يقيم عليها سيبويه قاعدة نحوية، سواء أكان  
الشاعر المعروف من القبائل الست أم من غيرها، ثم يعضد هذه القاعدة أو الشاهد  
بشاهد لشاعر مجهول والعكس صحيح؛ ومن ذلك مثلا، أنه أقام قاعدة نحوية جاءت في  
شعر شاعر مجهول أصل فيها صيغة المبالغة (ضروب) في مصولها المتقدم عليها،  
مزيدا ما جاء في قول العرب: أما الفصل فأتا شرا، وقال الشاعر<sup>25</sup>:

بكيت أخا لأواء يحمد يومه      كريم رؤوس الدارعين ضروب

فأقام قاعدة إعمال صيغة المبالغة في متقدم. ومنه قول ذي قرمة<sup>26</sup>:

مجوم عليها نفسه غير أنه      متى يروم في عينيه الشبح ينهض

ومن ذلك أيضا قول أبي نؤيب الهذلي<sup>27</sup>:

قلبي دينه واحتاج للشوق إليها      على الشوق لخوان العزاء هيج

وكذلك قول للفلاح<sup>28</sup>:

أخا الحرب لباسا إليها جلالها      وليس بولاج الخوالب أعقلا

فنجد أن القاعدة قد بنيت على بيت ذي الرمة، ثم عضدها بيتين لكل من أبي نؤيب والفلاح، ومن ثم أرفف بيت غير منسوب وقول جرت عليه العرب، وهو قول أيضا غير منسوب، بقول "سمعا من يقول" وهذه صيغة لا تشير من قريب أو بعيد إلى أي من القبائل التي أشار إليها الفارابي أو السيوطي.

ومن ذلك أيضا أن سيبويه قد أقام قاعدة نحوية على قول شاعر مجهول، ثم أتبعه بقول شعراء معروفين ولكنهم ليسوا من القبائل الستة، فقد استشهد بقول الشاعر<sup>29</sup>:

يا سارق الليلة أهل الدار.

فقد جعل (الليلة) أي المفعول الأول مجرورة بالإضافة، ونصب المفعول الثاني. وأقام عليه قاعدة، وهي أنه يجوز في الاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين ولم ينون، أن يجر الأول وينصب الثاني وليس العكس، كما جاء في القرآن الكريم "فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله"<sup>30</sup>، ثم أورد سيبويه قول الشماخ<sup>30</sup>:

رب ابن عم لسلمي مشعل      طباح ساعات الكرى زاد الكسل

وقول الأخطل<sup>31</sup>:

وكرار خلف المحجرين جواده      إذا لم يحام دون أنثى حليلها

والشماخ هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن منان المازني الذبياتي الخطفاني، وأما الأخطل فهو غيات بن غوث بن الصلت بن طرفة بن عمرو من بني تغلب، فهما لا ينتميان إلى القبائل الستة.

ومنه أيضا ما أقيمت فيه قاعدة على شعر أحد شعراء القبائل الست ثم أتى بشواهد من شعر شعراء آخرين ليسوا من شعراء هذه القبائل.

قال قيس بن الخطيم، وهو ثابت بن عدي بن سواد بن ظفر وهو كعب من مازن  
بن الأزد وهو من غير القبائل، يقول:

نحن بما عنفنا وأنت بما  
عنك راضٍ ولراي مختلف<sup>32</sup>

استشهد به سيبويه لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضله؛ لأن حذف خبر  
المبتدأ، وهو عمدة، أشد من حذف الفصلة. وللقاعدة ذاتها استشهد بشعر الفرزدق  
التميمي وهو من شعراء القبائل، يقول:

إني ضمننت لمن أتني ما جنى  
وأبي فكان وكنت غير ضور<sup>33</sup>

ومنه الاستشهاد بقول كل من جرير التميمي، وزهير بن أبي سلمى وهذا من  
غير القبائل الستة، يقول جرير<sup>34</sup>:

ألا أضحت حبالكُم رماما وأوضحت منك شامسة أماما

بترخيم (أماما) في غير النداء، وترك الميم على لفظها مفتوحة وهي في موضع  
رفع.

ويقول زهير:

خذوا عظمكم يا آل عكرم وانكروا  
لواصرنا والرحم بالغيب تنكر

بترخيم (عكرمة) وتركه على لفظه، ويحتمل أن تقدر إعرابه على أنه علم  
لمؤنث ممنوع من الصرف، باعتبار القبيلة.

ومنه قول عتبة الأسدي<sup>35</sup> وهو من قبائل الاحتجاج، وقول لبيد بن أبي ربيعة  
وهو ليس كذلك، يقول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان ولدا  
ودون معد فلتزعك العوائل

ويقول عتبة:

معاوي اتنا بشر فاسجج  
فلسنا بالجبال ولا الحديد

ففي باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، ومثل ذلك في الكتاب كثير.

ثالثاً: شواهد شعراء من غير القبائل الستة ألقم عليها سيبويه قاعدة نحوية، ثم أتبع هذه الشواهد بشعر شعراء مجهولين، ومن ذلك مثلاً:  
يقول لمرزوق القيس<sup>36</sup>:

أحار أريك برقاً هب وهنا      كنار مجوس تستعر استعاراً

فمنع (مجوس) من الصرف على معنى للقبيلة، ثم عطف هذه القاعدة بشاهد لرجل من الأنصار:

أولئك أولى من يهود بمدحة      إذا أنت قتلها ولم تؤنب

فما كان اسماً لقبيلة أو حي لا يصرف على الأصل، فالبيت الثاني لرجل من الأنصار، والأنصار ليس قبيلة، وربما كان الأنصاري من قريش أو من غير قريش، وقال الأصوليون<sup>37</sup>: "ما تسرب إليه الاحتمال خرج من دائرة الاستدلال".

ومن هذا ما أقيم عليه قواعد نحوية وهو لشعراء من غير القبائل الستة سواء أتبعه سيبويه بشعر لشاعر آخر أم لا، ومنه:

قال عمرو بن قنص، ونسبه كما يقول المرزباني<sup>38</sup>: هو عمرو بن قنص بن عبد يغوث بن محرش بن مالك بن عوف المرادي شاعر جاهلي، يقول:

ألا يا بيت بالعلياء بيت      ولولا حب أهلك ما أتيت

يرفع (بيت)؛ لأنه نكرة مقصودة لم توصف بما بعدها.

ومنه قول الحطيئة وهو من الشعراء الذين عاشوا في بني عيس، يقول<sup>39</sup>:

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

بإضمار (أن) لنصب (يكون) والتفسير: ألم يقع أن تكون جاركم وتكون...



ومنه كثير عزة، وينتهي نسيبه إلى يعرب بن قحطان<sup>40</sup> يقول:

لمية موحشا طلل

ينصب (موحشا) على الحال وقد كان صفة لطلل فتقدمت على الموصوف  
فصارت حالا. ومثل هذه الشواهد كثيرة كثيرة في كتاب سيبويه<sup>41</sup>.

رابعاً: شواهد شعر تنصب إلى بعض القبائل الستة وإلى قريش، ولكن حكم  
عليها بالمشذوة، أي أن القاعدة النحوية لا تستوعبها، قال الفصل بن عبد الرحمن  
القرشي:

<sup>42</sup> إياك إياك للمراء فإته إلى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء، فنصب (المراء)  
بعد إياك مع حذف للعطف، وهو غير ما عليه العربية مع أن المأزني قد قال فيها: أما  
كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضاً من الأول<sup>43</sup>.

ومنه (في الضرورة) قول عامر بن جوين الطائي<sup>44</sup>:

فلم أر مثلاً حباسة واحد ونهنت نفسي بعدما كنت أفعله

فحملوه على (أن) لأن الشعراء قد يستعملون (أن) مضمرة كثيراً فنصب  
الشاعر (أفعله) بتقدير أن فعله.

ومنه قول أبي زيد الطائي<sup>45</sup>:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من تلقى وشر ميسر

فرفع بعض الشعراء المنصوب على المصدرية فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده  
مبنياً عليه، وفي هذا البيت رفع (خبية) بالابتداء لما فيها من معنى النصب على المصدر  
المستعمل في الدعاء.

خامساً: شواهد تنصب إلى قبائل نص السيوطي على أنها لم يؤخذ منها؛ لأن  
السنتها قد قصبت لمجاورتها من ليسو يعرب، ومن ذلك ما استشهد به سيبويه من شعر

غياث بن غوث بن الصلت بن طرفة بن عمرو من تغلب<sup>46</sup>، وتغلب قتل فيها السيوطي.  
... ولا من تغلب واليمن فلبهم كانوا بالجزيرة مجاورين اليونان<sup>47</sup> ومنه أيضا ما  
استشهد به سيبويه من شعر طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري التواللي<sup>48</sup> وبكر  
من القبائل التي رفض السيوطي الأخذ عنها "... ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس".

وإن من يدرس كتب سيبويه يجد أنه قد بني بمنهجية لم تكن في تبة بآتيه أن  
يعتمد نسي التنقيد لهجة معينة، أو أن يفضل لهجة على لهجة، فضلا عن أن يكون قد  
اعتمد عددا محددا ومعينا من اللهجات كما جاء في ما نص الفارابي وتلثر به كل من  
جاء بعده، فإن علمنا أن الفرق الزماني بين الخليل بن أحمد صاحب الفكرة الرئيسية في  
التنقيد النحوي، وصاحب الأفكار والآراء التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه الكتاب، هو  
الفرق بين سنة 170 من الهجرة تقريبا حيث توفي الخليل بن أحمد، وسنة 329 من  
الهجرة حيث توفي الفارابي صاحب النص الذي تلثر به الدارسون من القرن الرابع  
الهجري إلى يومنا هذا مع أن مضمونه بلا وجود حقيقي لا في كتاب سيبويه ولا في  
منهج الخليل في التنقيد النحوي، فما هو واضح أن الخليل قد أخذ النص الفصيح عن  
العرب الأصحاح بصرف النظر عن القبيلة التي كانوا ينتمون إليها، فالغاية عنده كانت  
الفصاحة والاتساق مع ما كانت عليه العربية آنذاك، والخليل في ذلك طب خبير، فضلا  
عن أنه كان من أصحاب السليقة اللغوية، ويحفظ الشعر، ويفرضه، وكان خبيراً بكتاب  
الله ولغته، هريصاً عليه وعليها، وعلى استقامة السنة الناس عند النطق بها أو القراءة  
به.

أخذ الخليل النص الفصيح وإن كان قلته ليس بالمعروف، وبني قواعد النحو  
التي تمكن المتكلم أو المتعلم من انتحاء سمت العرب في كلامهم، ويمكن القارئ لكتاب  
الله من القراءة السليمة، وما ورد من كلام العرب مخالفا لهذا القواعد فإنه قد حكم عليه  
بالشذوذ، والشاذ صحيح ولكنه لا يتفق مع القاعدة التي قعته، لذا فإنه يحفظ ولا يقاس  
عليه، فإن المقعد مهما اتسعت قاعدة الاستقرار عنده قلن يتمكن من جمع اللغة كلها  
حتى لو كانت صغيرة، فكيف إن كانت اللغة التي كان الخليل يقعد القواعد لها هي  
العربية المعروفة باتساعها وتعدد لهجات المتحشين بها.

وتلبي المرحلة الثالثة في مسيرة العربية، وهي مرحلة لا تبدو معالم بداية حدودها الزمنية واضحة، وإن كنا ما نزال نعيش فيما يبدو أنه، على الرغم مما فيه من متغيرات لغوية عميقة، بمثابة رهضة أو مقعدة لما يمكن أن يكون مرحلة ما يسمى بالعولمة (الثقافية والاقتصادية و ... الخ).

اختلفت العربية في هذه المرحلة بغيرها اختلافاً صاحب التدخل في الاختلاط الفكري والحضاري، القائم على ظهور عدد من رواد المنداة بضرورة إجراء التغيير في العربية لتلائم ما آلت إليه الحضارة العلمية في محيطاتها، أو حتى لتخبر جذري أو جوهري فيها، مما أدى إلى تصارع في ظهور نتائج للتأثر والتأثير الذي اتسمت فيه العربية بالضعف الشديد، نتيجة للسيطرة السياسية والاقتصادية متعددة اللغات والاتجاهات على أرضها: تركية وإنجليزية وإيطالية وفرنسية وغيرها، مما جعلها تقف موقف المتهم بالعجز عن الوفاء بما يطلب منها في مرحلة أخذ أصحاب العربية يحسون بضعف الإبداع عندهم في مختلف مجالات المعرفة أمام التقدم الغربي الكبير، مما دفع نظراً منهم إلى المنداة بتغيير حروف العربية، أو بتفسير نحوها، أو بتغيير نمط كتابتها مع الإبقاء على حروفها العربية، أو إلى اعتماد العائلات بدلاً منها، فهي في رأي جل هؤلاء مسؤولة عن تخلف الناطقين بها، أو هي فاصرة عن متابعتهم في مسيرهم للحاق بركب التقدم العلمي الحضاري. ولا أقل أن كثيرين من قراء العربية بحاجة إلى تفصيل القول في هذا الموضوع، ولا في ردود المدافعين وإلقاء اللوم بغير منهجية ثابتة واضحة، وكأما كانوا - وللأسف ما يزالون - يرون أن رد الجائر يكون بالجور عليه، حتى إن كانت التضحية بأسمهم الطرفين هي غاية الإصلاح والحماية في ادعائهما، وهي اللغة.

لا ريب أن تغيراً قد حصل في اللغة العربية في مرحلتها الأخيرة - الثالثة - في السنين الناطقين بها نتيجة لمزاحمة شديدة من العائلات أولاً، ومن اللغات الأخرى ثانياً، وذلك في:

- الأصوات، من حيث المخرج والصفات.

- الميقاتي الصرفية وموترينها.

- التراكيب النحوية.

- للدلالة (التركيبية والمعجمية)

ولكننا سنتوقف مع التراكيب النحوية وارتباطها بالتغير الدلالي، فالحديث عنها كلها يحتاج إلى مساحة ليست ميسورة لمكان نشر هذا البحث.

من الواضح أن التغير في أصوات العربية يجري ببطء شديد، وأن مزاحمة العلاميات أو اللغات الأخرى تقابلها مقاومة عنيدة في أقلام الذين يكتبون بالعربية الفصحى، أو يتكلمون بها. وما ينطق به المتكلم بالعامية يعرض عنه تلقائياً عندما يمسك بالقلم ليكتب، ولا يبقى في خط قلمه إلا ما لا يدرك أن الفصحى على غيره، كالأخطاء التي يقع فيها الطلاب: فعل مغتارح مرفوع بالظمة وما مثلها. لذا فإننا سنلصق عن الأصوات لتأخذ باباً من أبواب الصرف مثلاً من أمثلة تطور المباني الصرفية، وهو باب الممنوع من الصرف، لما يكثر الوقوع الخطأ فيه، فنأخذ منه مثلاً لتطبيق منهج معالجة مثل هذه الأبواب، في البنية الصرفية، وفي التراكيب الجمالية على حد سواء.

ونذكر هنا ثانية بما بينا قبل قليل، بأن القواعد النحوية التي اعتمدها الخليل ابن أحمد لم تكن تعتمد لهجات القبائل الست التي دار حولها جدل طويل بين العلماء، ولتوسيع المجال أمام مستعني العربية نرى أن ما تطبق عليه قيس لغوي في ما كانت العرب قد استعملت يمكن أن يعتمد في عربية اليوم في الحكم بصحتها وجواز استعمالها، ولكن لا يكون في ما يسمى باللغة العالية التي تفق في ثروة الفصاحة أو البلاغة.

كثر الجدل والخلاف بين النحاة في "الممنوع من الصرف" حتى إن السهيلي، وهو من أبرز علماء العربية في عصره، قد وصف اضطراب العلماء وكثرة أقوالهم فيه بأنها كانت مدعاة لتضلك قطعاء.<sup>49</sup> وإن بؤرة هذه المسألة التي يركز عليها الباب كله

هي مسألة علة المنع من الصرف، وقد اختلف العلماء في المقصود بالصرف هنا، فهو التثوين كما جاء في تطبيق ابن برهان<sup>50</sup> على قول سيبويه<sup>51</sup> "التثوين علامة للأمكن"، وتظهر عليه علامة الجبر مع الألف واللام، أو الإضافة مع وجود علة المنع<sup>52</sup>، خلاف لما ذهب إليه بعض العلماء وهم الزجاجي<sup>53</sup>، والفارسي<sup>54</sup>، والرجاني<sup>55</sup> وابن عصفور<sup>56</sup> من أن الصرف هو الجبر والتثوين معاً<sup>57</sup>، فمنع الاسم منهما لشبهه بالفعل. ويرى جل النحاة أن ما يمنع من الصرف هو اجتماع عتين من تسع، أو علة واحدة تقو مقام اثنتين، والعلة التسع هي: الفعل، والعمية، والصفة، والعجمة، والتركيب، والتأنيث، والألف والنون، ووزن الفعل، وصيغة منتهى الجمع. والتي تقوم مقام اثنتين هي التأنيث اللازم، وصيغة منتهى الجموع.

وهناك خلافات طويلة جداً، وآراء متعددة في فلسفة المنع من الصرف، منها: الثقل وشبه الفعل، بقول سيبويه<sup>58</sup>: "التثوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"، وبينهم خلاف كبير في معنى الخفة والثقل وأسباب كل منهما، على مذاهب فلسفية لا تتفق مع أي منهج علمي نراه<sup>59</sup>، وأما شبه الفعل فالقول فيه عندهم غامض غموضاً لا يقل عن سابقه. ومنها: أن التثوين فاصل بين المفرد والمضاف، وهو رأي الكوفيين، وقد أخذ به السهيلي<sup>60</sup>، فقد قال متهماً في رده على القائمين بالثقل<sup>61</sup>: "... فيقال لهم: أثقل حسي هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلاً يدرك بالحس؛ إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقا وشمر دلاً ومصحكاً وحكوكاً وأشيباراً أثقل على الحاسين من زينب وسعد وحسنة. وإن ضيق ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس، فلا شك أن قولك: هم غمٌ وسخطٌ وبلاءٌ وجذامٌ وبرصٌ أثقل على النفس أن تسمعه من حسنة وكحلالة... فهذا الثقل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يتصور في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين العقلي والحسي". فيرى<sup>62</sup> أن المنع من صرف الأسماء يستغلونها عن التثوين الذي هو علامة للانفصال، والشعار بأن الاسم غير مضطرب إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التثوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن الاسم. ولا أيضاً للتمكن معنى يحتاج إلى بياض وإعلام المخاطب به، ولا أيضاً

قرطبة، وهديد، ودرء، وهي كلها منصرفة، وأكثر تمكناً في الكلام من أحمر وأشقر وبيضاء وحساء، بل هو أكثر تمكناً في الكلام وهم له أكثر استصالة.

ومنها، الحكيمة والتركيب، وهو مذهب الخوارزمي صاحب التخمير في شرح المفصل<sup>63</sup>، ويقصد بالحكيمة ما جاء على وزن الفعل مع الوصف: أعلم وأجهل، وما جاء على وزن الفعل مع العلمية: يزيد ويكثر. ويقصد بالتركيب مثل: بيت بيت، وخمسة عشر، ومثل: بعلبك. وفيه سبعة أنواع: تركيب العلمية مع العجمة، أو مع التأنيث، أو مع العلمية، أو مع العدل، أو مع الجمع مثل قليل أو مع المشابهة لأنفي التأنيث: سكران.

وهذا رأي لا جديد فيه، بل هو تكرر لأقوال العلماء السابقين، ولا نراه يستحق المناقشة. ومثله القول بأن التثوين فارق بين المنصرف وغير المنصرف، وهو قول الفراء، وهو راجع إلى ما كان سيويوه قد قال كما ذكرنا سابقاً.

هذه مجمل الآراء التي قبلت في هذا الباب، وإن من نعم النظر فيها، يجد أنها شكلية تعود إلى تصويغ مبني قد ورد نطقه عن العرب بكيفية معينة عند بعضهم، وبكيفية أخرى عند آخرين، فأمسك النحاة بوجه واحد وأهملوا الآخر، بل منعوا أو حرموا استخدام الآخر، مع أنه قد ورد في الاستعمال اللغوي، ومن ذلك قول جرير، أو عبد الله بن قيس الرقيات:

لم تتلف بفضل منزرها  
دَعْدُ ولم تُدَّ دَعْدُ في العطب  
وقول الحطيئة:

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندٌ  
وهندٌ أتي من دونها القنأى والبعد

فصرف (دعد) ومنعها من الصرف في بيت واحد، ومثلها: لوط ونوح أي الثلاثي ساكن الوسط، يقول سيويوه<sup>64</sup>: "ثاني سميت بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً في الغالب عليه المؤنث، ... فأتت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك للصرف أجود".

وأما القول بالخفة والثقل من أسباب المنع من الصرف، فقول لا يستقيم، وهو مردود بأن الكلمة ذاتها إن أطلقت على مذكر فهي مصروفة، وإن أطلقت على مؤنث فهي ممنوعة من الصرف، مثل: نهك وسعد وصباح وغيرها. ويرى ابن جني التخيير بين اللغتين من غير ترجيح<sup>65</sup>.

إن من يدرس الخلاف بين النحاة في هذا المبنى الصرفي، يجد أن آراء النحاة كلها تعتمد على تسويغ شكلي لما كان قد جاء في كتب النحاة المتقدمين، وبذا، فإن ذلك يبين أن الصراع كان في قسم كبير منه في مثل هذا الباب من التصريف العربي، وفي قسم كبير من أبواب التركيب النحوية أيضاً، كما سنبين، كان صراعاً بين القاعدة والاستعمال اللغوي. فمن قال بالمنع في الأمثلة الصلبة فقد اعتمد على القاعدة التي تنص على ضرورة المنع إذا اجتمعت علتان، وأخذ بدافع عن قوله بفكرة الثقل أو بفكرة الفرع والأصل، وكلها ذهنية عقلية لا تقوم على حجة علمية. فالصرف عند البصريين<sup>66</sup> هو الأصل والمنع هو الفرع، فإذا اجتمع سببان لإخراج الأصل إلى الفرع فلا بد أن يخرج، وأن سبباً واحداً فقط لا يقوى على إخراجه من خط الأصل إلى خط الفرع، وإن ورد شيء من هذا في كلام العرب - وقد ورد كثيراً - فشاذا لا يقاس عليه، أو أنه مخالف للهجاء القبائل المعتمدة في التصعيد، أو... الخ.

وبمحاولة سريعة لجمع عدد من الشواهد التي جاء بها السماع من قبائل مختلفة متعددة صرف فيها ما ليس بمنصرف على ضوء القواعد أو العكس، فإننا قد وجدنا ما يزيد على عشرين شاهداً منع فيها صرف ما كان حقه الصرف، وما يزيد على ثلاثين شاهداً صرف فيها ما حقه المنع على ضوء القواعد. ونحن على درجة عالية من القناعة العلمية القائمة على نوع من الاستقراء أن ما من نمط بنائي صرفي منع صرفه إلا له مخالفة في لسان قبيلة من قبائل العرب. فإذا اعتمدنا قول ابن جني: لغات العرب كلها حجة، وإذا نظرنا إلى الحاجة إلى تيسير استعمال اللغة في هذا العصر على ضوء استعمال اللغة عند قبائلها القدماء، أي اعتماد الاستعمال اللغوي وعدم الوقوف عند قسرية القاعدة، فإننا لا نرى ضيراً في تيسير استعمال اللغة بما هو في استعمال اللغة



عند أربابها المتكلمين بها سليقة وهي مستعملة يجري بها الاستعمال اللغوي، والقدرة على صده ليست ممكنة.

ولا يختلف القول في التركيب اللغوية في جوهره عن القول في المباني الصرفية، إلا أن مزيداً من العناصر وقرائن التحليل يجب أن تؤخذ في الحسبان عند معالجة قضايا التركيب، أهمها الامتزاج أو التلاحم العضوي بين التركيب والدلالة. فإن دراسة أي منهما في معزل عن الآخر سيؤدي إلى ما وصل إليه متكلمو العربية المعاصرون أو متعلموها، الذين يجردون حفظ قواعد ابن مالك، أو متن ابن عقيل، أو تذكر كل ما قاله سيبويه أو ابن يعيش أو ابن الحاجب... الخ دون أن تكون عنده القدرة، أو الإحساس بالراحة أو الألفة إذا ما قبل على استعمال اللغة في موقف يقتضي استعمال الفصحى. فيعتريه ما يعتري متعلمي اللغة الإنجليزية مثلاً في الأقطار العربية، فيظنون أنهم قد أتقنوا قواعدها في الحصص التي يطلق عليها GRAMMER، ولكنهم يجدون عند ذهابهم إلى موطن اللغة أن ذكرتهم موزعة بين ما كانوا قد تعلموا، وما وجدوا عليه اللغة في حقيقة اتصالها على السنة المتكلمين بها سليقة.

إن دراسة التركيب تحتاج كما ذكرنا إلى المزج التام بين المعنى والمبنى. وقد اقترعنا في سلسلة من البحوث والدراسات والكتب التي تم نشرها في حلقات متوالية منذ سنة 1982م، منهجاً لتحليل اللغوي، قوله الاعتماد على ما جاء في كتب التراث، وتوجيهه توجيهاً دلاليّاً ربما لم يكن قد رمى إليه صاحبه في كثير من الأحيان<sup>67</sup>. وأسس البند الخمسة التالية: الترتيب، والزيادة، والحنف، والتغير في الحركة الإعرابية، والتنغيم. وسنختار هنا ثلاثة أبواب نحوية، نطبق عليها وجهة نظر تحليلية تربط بين المبنى والمعنى، يكثر فيها الخطأ في الاستعمال المعاصر إذا ما احتكنا إلى ما يقوله النحاة القدماء، على الرغم من أن الاستعمال المعاصر يتوافق مع الاستعمال التركيبي الدلالي عند القدماء، ولا يمنع من قبوله حالياً إلا قصرية القاعدة النحوية ليس غير ونقع للظاهر اللغوية التي اخترنا في الأبواب الثلاثة التالية: المبتدأ والخبر، والسبيل، والعطف. فنأخذ من الأول العلاقة التركيبية الدلالية بين المبتدأ والخبر، ومن

الثاني ظاهرة إيدال الظاهر من المضمير وعود الضمير على لاحق، ومن الثالث العطف على المجرور من غير تكرار الجار.

ظاهرة جواز تقديم الخبر على المبتدأ وعود الضمير:

اختلف النحاة في جواز تقديم الخبر إذا كان صفة نحو: (زيد قائم)<sup>68</sup>، ولهم في هذه المسألة رأيان:

الأول: ذهب نحاة الكوفة إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً نحو: (قائم زيد)، واحتجوا بأن تقديم الخبر يؤدي إلى الإضمحار قبل الذكر، ففي الخبر ضمير يعود على المبتدأ، فلو جازوا التقديم لأدى إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره<sup>69</sup>.

والثاني: أيضاً بأن المبتدأ ذات والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أن تكون قبله في الذكر قياساً على التوليع.<sup>70</sup>

ورد الإمام يحيى بن حمزة على الاحتجاج الأول بأنه ليس هناك إضمحار قبل الذكر، لأن الخبر في النية مؤخر، قال<sup>71</sup> "وهذا فاسد؛ فإن الخبر وإن جاز تقديمه لكنه في النية مؤخر، لأن رتبة الخبر لا شك في كونها متأخرة عن المبتدأ، لأنه حديث عنه، فهذا لم يكن إضمحار قبل الذكر لما كان في النية مؤخراً".

وأجاب ابن فلاح على احتجاجهم الثاني، بأن ذلك يقتضي أن يكون تقديم المبتدأ أولى لا واجباً، وأما القياس على التوليع فاللارق موجود، وذلك من حيث إن التوليع تشترك المتبوع في الجهة، فكأنها هو، والشيء لا يتقدم على نفسه، وأما الخبر فإنه لا يشاركه في الجهة فجاز أن يتقدم عليه<sup>72</sup>.

الثاني: مذهب جمهور البصريين<sup>73</sup>، وهو جواز التقديم مفرداً كان الخبر أو جملة: وهذا هو رأي سيبويه<sup>74</sup>، والعميد<sup>75</sup> والفارسي<sup>76</sup> والجرجاني<sup>77</sup> والزمخشري<sup>78</sup> وابن الحاجب<sup>79</sup> واستدلوا على ذلك بالمساع.

فما استدل به قوله تعالى: "سواء محياهم ومماتهم" وقوله تعالى: "سواء عنيتهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" (سواء) في الآيتين هي الخبر.

كما استقلوا بما رواه سيبويه عن العرب، وهو قولهم: (تميمي أنا) وقولهم: (مثنو من مثنوك).

ومما استقل به الفارسي قول الشاعر:<sup>80</sup>

كلا يومى طوالة وصل أروى      ظنوت، أن مطرُحُ الظنون

فقدم الخبر (وصل أروى) على المبتدأ (ظنون).

وهذا السراي هو ما اختاره الحسن بن أبي عباد وأبو السعود والحيدرة اليميني وابن يعيش الصنعاني وابن فلاح اليميني، والهرمي، والإمام يحيى بن حمزة، قال الحيدرة<sup>81</sup>: ومبتدأ يجوز تقديمه وتأخيره وهو كل مبتدأ أخبرت عنه بمفرد نكرة أو بحرف أو ظرف أو جملة ابتدائية أو فعلية مثل: زيد قائم، وزيد أملك.

أما في إعراب هذه الجملة (قائم زيد) عند التطبيق بين المبتدأ والخبر، لقد ذكر ابن أبي التبريق فيها وجهين:<sup>82</sup>

الأول: أن يكون (قائم) خبراً مقدماً، و(زيد) مبتدأ مؤخرًا، وعزاه لسيبويه وجهور اللحيين.

الثاني: لجاز الأخفش الوجه الأول، وأجاز وجهاً آخر وهو أن يكون (قائم) وصفاً لمبتدأ و(زيد) فاعل سد مسد الخبر.

مما سبق يتبين أن هذه الظاهرة بشقيها، وهي محل استعمال كثير في عصرنا الحالي، لها جذور في الاستعمال اللغوي القديم، ولا يحجبها عن جواز الاستعمال المعاصر إلا قسرية القاعدة وتقديس استعملها، وتفضيلها على الاستعمال اللغوي القديم والمعاصر. نقول: قائم علي، حاضر المعلم، موجود الطالب، وهذا خطأ عند البصريين لعدم اعتماده على نفي أو استفهام، فإن اعتمد، فله تسمية مركبة؛ فهو مبتدأ وما بعده فاعل له، وخبر أيضاً، أي هو فاعل سد مسد الخبر. وهو عند أهل الكوفة جائز ولكنهم مضطربون في إلحاقه بالاسمية، أو بالفعلية في ما يسمى عندهم بالفعل الدائم.

هذا في الشق الأول من الظاهرة، وأما عود الضمير على لاحق، فرفضه من جانبين: الأول، أنه لا ضمير في كلمة قلتم في قولنا: قلتم زيد، لأنه اسم، وهو خبر تقدم للعناية والتوكيد خلافاً لما عليه أهل البصرة والكوفة، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، وما كان جثة فهو المبتدأ، أو المسند إليه، أو الموضوع، تقدم أم تأخر.

والثاني: أنه قد ورد عن العرب ما يجيز ذلك في قولهم: في أكفاته نفا الميت، وفي بيته يؤتى الحكم، وفي قوله تعالى: فأوجس في نفسه خيفة موسى، ولا سبيل لرد ذلك كله إلا بقي عنق للتصويع لتطبيع القاعدة بالتأويل. ويكفي في توضيح الشق الأول من هذه الظاهرة أن نورد نص ابن فلاح<sup>33</sup> في تفسير تقديم الخبر على المبتدأ: وإنما جاز تقديم الخبر ... اهتماماً به؛ ليستفيد السامع الحكم من أول وهلة، لأنه لو قدم المبتدأ لبقي ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود. فكما أنه لا مسوغ لمنع تقديم الخبر على المبتدأ، وفقاً للاستعمال القديم والمعاصر، فإنه لا مسوغ أيضاً لأن يقال: إذا اجتمع معرفتان فالمتقدم هو المبتدأ، مثل: زيد المنطلق، المطلق زيد، وإنما الذي يصلح مسنداً إليه هو المبتدأ (زيد) تقدم أم تأخر. وبين الجملتين فرق في المعنى، فهو الإخبار المجرد في: زيد المنطلق، وأما في: المنطلق زيد فجملة خبرية الخبر فيها (المسند، أو المحمول) مؤكد بالتقديم.

والظاهرة التركيبية الثانية التي منتوق معها، وهي من باب البدل، فهي إبدال الظاهر من المضمير، لما ترتب عليها من توجيه الدرس النحوي منذ زمن يعيد إلى يومنا هذا نحو الأخذ بقسرية القاعدة على حساب المعنى الذي يزيده الاستعمال الفصيح، ولأن منعها قد أدى إلى ابتكار باب ضعيف في النحو، قوي لو كان تحليله على ضوء المعنى، وهو باب الاشتغال.

لا خلاف بين النحاة في جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب: مررت به زيد، وشاهدتهم لذلك من القرآن: "عموا وسموا كثير منهم"، وما أتمنتيه إلا الشيطان أن أذكره، وقد وردت شواهد في الشعر كثيراً. لختلف النحاة في إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وهذا هو مذهب البصريين. وأجازوه بعضهم في غير بدل الكل من الكل، ومنعوه في هذا. وحجة البصريين: أن المقصود من البدل بيان المبدل منه،

وضمير المتكلم في نهاية الإيضاح والبيان، فلا يحتاج إلى بيان، بخلاف الغائب، فإنه محتاج إلى البيان، ولذلك يحتاج إلى عودة على ظاهر إيوضحه<sup>84</sup>. وقد خالف الأخفش سيبويه، فأجاز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء، وجعل من ذلك قوله تعالى: كتب على نفسه للرحمة أن يجمعكم إلى يوم للقيامة لا ريب فيه، الذين حسروا أنفسهم وهذا هو مذهب الكوفيين.<sup>85</sup> وذهب قطرب، في رأي ثالث، إلى أن الجواز لا يكون إلا في استثناء: ما ضربتكم إلا زيدا، وجعل منه قوله تعالى: لنلا يكون لناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا أي على الذين ظلموا.

ومن المقيد الهم أن تذكر هنا أن هذه القاعدة: لا يجوز إبدال الظاهر من المضمير المتكلم، والقاعدة الأخرى المرتبطة بها بقوة: لا يجوز أن يجتمع فاعلان لفعل واحد، ولا يكون معمول واحد لعاملين، قد لوجدنا خلافاً كبيراً في منهج البحث النحوي المرتبط بالدلالة. وسنبين ذلك في المثالين التاليين:

فأسروا النجوى الذين ظلموا

والأعنام خلقها الله.

يذهب النحاة إلى تأويل (الذين) في الأول بعدد من قجوه ليس من بينها البذل. ولا التوكيد، حتى إن منهم من قال بأن من يذهب إلى هذا فإنه جاهل. ونقول ربما كان هذا يقصد - وهو حقاً لا يقصد - أنه جاهل بصناعة النحو وتسويغ أعمال قواعدها. ويذهبون إلى أن كلمة (الأعنام) تكون مفعولاً به لفعل يفسره المذكور بعده، وهي القراءة القرآنية برواية حفص عن عاصم. وبالرفع تكون مبتداً خبره ما بعده. وفي كلتا الحالتين يكون الضمير في (خلقها) مفعولاً للفعل خلق.

وإذا ضلّ توجيه القاعدة للثانية، وإجرة القاعدة الأولى، فإن هذين البابين سيكونان من معنى التوكيد. فالقاتل مثلاً: المعظم أكرمه، فإن المعظم بالرفع أو النصب وهما جائزان هي المفعول به، ولا سبيل لجعلها مبتداً دلالة، وإن الأصل في الجملة: أكرمت المعظم

تحولت إلى ← أكرمت المعلم المعلم

← المعلم أكرمت المعلم

← المعلم أكرمته

فإذا كانت المعلم النقية في الصيغة الأولى تؤكداً بالإجماع للمعلم الأولى التي هي معمول به، فإن الأولى وقد تكلمت في الصيغتين الثانية والثالثة، فيكون الضمير الهاء في الصيغة الثالثة هي ذاتها التوكيد (المعلم) في الصيغتين السابقتين.

أما المثال الأول، فإين (الذين) مع إمكان حملها على البذل من الضمير في (فأسروا)، وفيه وجه مقبول، إلا أن حملها على التوكيد أقوى. أي أن الأصل في تركيب الجملة فأسر الذين ظلموا الذين ظلموا النجوا

تحولت إلى ← فأسر الذين ظلموا النجوى

← فأسروا النجوى الذين ظلموا

لأن بدل الكل من الكل هو في حقيقة أمره توكيد. نص على ذلك غير واحد من النحاة القدماء والمحدثين.

وأما الظاهرة الأخيرة التي نود أن نشير إليها في هذه الدراسة مما يرفضه النحاة في الاستعمال المعاصر، فهو العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

يذهب البصريون<sup>86</sup> إلى منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، وشواهدهم من القرآن الكريم: **تَقَال لَهَا وَلِلْأَرْضِ انْتِبَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً أَوْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ يَحْمَلُونَ، وَ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمَنْ كُلْ كَرْبٍ فَأَعَادَ الْجَارَ فِيهَا كُلَّهَا.** واحتج النحاة لذلك بعدد من الحجج الفلسفية التي لا تتصل في الواقع بالاستعمال اللغوي، منها: أن ضمير الجر شبيه عندهم بالتنوين فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين. ومنها، أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير فكأنك عطفت الاسم على الحرف. ومنها، أن الضمير المجرور قد يكون عوضاً عن التنوين في نحو:

غلامى، وغلأمك، فكما أنه لا يعطف على التثوين فجه لا يعطف على ما حل محله. ومنها، أن المعطوف شريك المعطوف عليه يحل محله، وإذا فاتك تقول: مررت بك وبزيد، ولا تقول: مررت بك وزيد، لنلا تؤدي إلى مررت بزيد وك، وهو ممتنع.

ومن يدرس هذه الأسباب يجد أنها فلسفية واهية لا تصلح في التعامل مع الاستعمال اللغوي والتفصيل له ويجد أن التعبير بمثل هذه التراكيب جار في السنة المتحدثين المعاصرين امتداداً لشواهد السماع عن العرب القدماء، مع أن ذلك عذ شاذاً لمخالفة القواعد.

وقد أجاز الكوفيون المعطف دون إعادة الجار<sup>87</sup>، وإليه ذهب من البصريين يونس والأخفش وخطرب واختاره الشلوبين وابن مالك وأبو حيان. وحدثهم في ذلك السماع، فقد ورد في القرآن الكريم: "الذي تساءلون به والأرحام" في قراءة حمزة، و "قل الله بكتيكم فيهن وما يتلى عليكم"، و لكن قرأوا في العلم منهم والمؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمكيمين الصلاة، و "صد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام" وغيرها. وقد ورد له نظير في الحديث الشريف: "إنما مثلكم واليهود والنصارى..."، ولما في الشعر فنظير ذلك كثير جداً:

الآن قربت تهجوناً وتفتننا      فلاذهب فما بك والأيام من عجب

وقد أول البصريون ذلك كله بتكلف واضح، لنلا يخالفوا ما قدوا قواعدهم عليه. وأن من الواضح أن تلك الاستعمالات كلها من العلاقات اللهجية التي كانت بين قبائل العرب، فبعضها تقول بهذه، وبعضها تأخذ بتلك، وما الاستعمال اللغوي المعاصر إلا امتداد لما كان عند القدماء، وإن الأخذ به بعد من تفسير استعمال العربية بما كان فيها فصيحاً مستعملاً.

وإن من يتتبع أوجه الاستعمال اللغوي المعاصر في كثير من التراكيب التي ندرج في أبواب النحو المختلفة، فإنه سيجد أن له أصلاً في الاستعمال اللغوي في زمن السليقة اللغوية. ولما كانت فكرة القبلت ليست التي قام عليها التفصيل اللغوي ليست حقيقة، فإنه لا مجال للأخذ بقسرية القاعدة لتحوية وتضييق قانون اللغة، في وقت



أصبح فيه مستعملو العربية بحاجة إلى هذا التيسير غير المخل، أمام الاتجاهات المتعددة التي تضيق عليها في السنة الناطقين بها، كالإيجابية العلمية والتعددية اللغوية، وضيف الابتكارات والاختراعات في أرض العربية بالعقول العربية. وأنا واثق حقاً أن معظم أبواب النحو العربي فيها مجال لتسويغ استعمال جارٍ على السنة الناطقين العرب المعاصرين. فما أخرجنا إلى تتبع أبواب التركيب النحوية المعاصرة وتوسيع نظائرها في العربية الفصحى، ليتم بذلك التقب على أكثر أبواب التطور اللغوي المعاصر عسراً، وهو التطور في التركيب، فضلاً عن أنه لم يحظ كثيراً بعناية الباحثين كما عني التطور في المباني الصرفية، والتطور المعجمي والدلالي.<sup>88</sup>

## الهوامش

- 1 المقدمة ص 546.
- 2 ابن جني، الخصائص 35/1.
- 3 الزجلجي، الإيضاح في علل النحو ص 66.
- 4 الفارابي - كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق ط 2 ص 147.
- 5 انظر مناقشة هذا في مقدمة محسن مهدي لتحقيق كتاب الحروف.
- 6 الاقتراح ص 44، المزهر 211/1.
- 7 ومستحدث عن عدد آخر من قوائم اللهجات المعتمدة في التتبع تتصل بهذه النقطة في نص السيوطي هذا.
- 8 مقدمة ابن خلدون: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 258/2 - 259.
- 9 السيوطي، المزهر 210/1، 211.
- 10 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، جمهورية انساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982 م ص 265.
- 11 السابق 182.
- 12 السابق 491.
- 13 السابق ص 207.
- 14 السيوطي، الإنكان في علوم القرآن، مكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر، بيروت 1/ 136.
- 15 وانظر الإتصاف في مسائل الخلاف مسألة 8.
- 16 وانظر السابق مسألة 1.
- 17 السابق مسألة 23.
- 18 الكتاب 37/1.
- 19 الكتاب 123/2.
- 20 الكتاب 250/3.
- 21 الكتاب 285/3.
- 22 الكتاب 219/2.

23	الكتاب 272/1.
24	الكتاب 337/2.
25	الكتاب 111/1.
26	الكتاب 110/1 وديوان ذي الرمة 324.
27	الكتاب 111/1.
28	الكتاب 175/1.
29	الكتاب 175/1.
'	إبراهيم 47.
30	الكتاب 177/1.
31	الكتاب 177/1.
32	الكتاب 75/1.
33	الكتاب 270/2-271، 76/1.
34	الكتاب 270/2-271.
35	الكتاب 67/1-68.
36	الكتاب 254/3.
37	الإصناف مسألة 104، 726/2.
38	المرزباني، معجم الشعراء ص 55.
39	الكتاب 43/3.
40	المرزباني، معجم الشعراء ص 204، ونظر الكتاب 46/3.
41	نظر مثلاً الكتاب 386/1 فيه شاهد لعبد الرحمن بن حسان الخزرجي والكتاب 68/1 فيه شاهد لكعب بن جعيل القتيبي. والكتاب 1/280 فيه شاهد لذي الرمة وهو مضري. والكتاب 3/118 وفيه شاهد ليزيد بن عمرو من صعصة. والكتاب 3/78 فيه شاهد لطرفة بن العبد وهو من بكر بن وائل والكتاب 2/70 فيه شاهد لعروة بن الورد وهو من غطفان والكتاب 2/20 فيه شاهد لابن ميلاد المري وهو منسوب إلى غطفان والكتاب 1/424 فيه لامرئ القيس وهو من كنده

والكتاب 72/3 فيه شاهد للأعشى وهو من بكر بن وائل	
والكتاب 246/2 وفيه شاهد لعنزة بن شداد وهو من عيسى	
والكتاب 256/1 وفيه شاهد لإبراهيم بن هرمة وهو من الشعراء المولدين.	
الكتاب 279/1.	42
الكتاب 279/1.	43
الكتاب 307/1.	44
الكتاب 313/1.	45
الكتاب 177/1.	46
الاقتراح ص 44.	47
جمهرة أسياب العرب ص 320.	48
أنظر أمالي السهيلي 19.	49
ابن يرهقان، شرح النعم 305/2.	50
الكتاب 22/1، وأنظر الباب 72/1-73، وشرح المفصل 57/1 وألفية ابن مالك 55.	51
الباب 72/1.	52
الجميل للزجاجي 218.	53
الإيضاح العضدي 13.	54
المقتصد 114/1.	55
شرح الجمل 205/2.	56
أنظر الباب 72/1، شرح الأسموني 109/3، النعم 76/1.	57
الكتاب 22/1، وأنظر معاني القرآن للفراء 42/1، ومعاني القرآن للأخفش 329/2.	58
أنظر: الإيضاح في علل قنمو 100-101.	59
وأنظر أمالي السهيلي 19-39.	60
المسابق 19.	61
أمالي السهيلي 24-25.	62
وأنظر: المنهاج للإمام يحيى بن حمزة ص 65.	63
للكتاب 240/3.	64
النعم.	65

الإحصاف في مسئل الخلاف 493/2.	66
انظر: خليل عساير، في نحو اللغة وتركيبها،	67
أسلوب التوكيد في اللغة العربية،	
الضمير العائد ولغة أكلوتي اليراعيث،	
المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب،	
أسلوبا النفي والاستفهام في اللغة العربية.	
ونظر له أيضاً مما له صلة بالموضوع المقالات:	
رأي في بناء الجملة الفطية في اللغة العربية،	
رأي في بناء الجملة الاسمية في اللغة العربية.	
انظر الخلاف في البسيط 583 والارتشاف 45/2، والهمع 37/2، والإحصاف 65/1،	
وابن يعرش 92/1، والمقي لابن فلاح 676، وشرح الكافية لابن فلاح 608، والمحصل	
86/1.	
انظر الإحصاف 65/1 والمحصل 86/1.	69
انظر المقي 676، وشرح الكافية لابن فلاح 609.	70
المحصل 86/1.	71
انظر المقي 677 وشرح الكافية لابن فلاح 609.	72
انظر الإحصاف 65/1، والارتشاف 45/2.	73
انظر الكتاب 127/2.	74
انظر المختضب 127/4.	75
انظر الإيضاح العضدي 52.	76
انظر المقصد 303/1.	77
انظر المفصل 25.	78
وانظر ابن الحاجب.	79
البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه 319.	80
كشف المشكل 316/1.	81
البسيط في شرح الجمل 583/1.	82
شرح الكافية لابن فلاح 608.	83

- 84 شرح الكافية لابن قلاح 143 (م).
- 85 معاني القرآن للأخفش 269/2. وانظر لتلاف النصرة 56، البحر المحيط لأبي حيان 4/83، والأشمونى 129/3.
- 86 نظر الإنصاف 463/1، لتلاف النصرة 63، ارتشاف الضرب 658/2.
- 87 السابق.
- 88 وانظر: سبتكفتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، ونهاد موسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان، 1987، محمد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1992.

## ثبت المراجع والمصادر

- 1- الأخفش، أبو الحسن، معاني الأخفش، ت: الدكتور قلز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة 1401هـ.
- 2- الاسترلابي، رضي الدين، شرح الرضي على كافي ابن الحلب، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بتغلي، بدون.
- 3- الأشموني، شرح الأشموني، دار الفكر، بدون.
- 4- الأسباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الرابعة 1961م.
- 5- ابن برهان، شرح التمع، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه جامعة صنعاء 1999م.
- 6- ثعلب، أبو العباس، مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- 7- الجاحظ، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مؤسسة الختجي.
- 8- الجرجاني، عبد القاهر، المقصد في شرح الإيضاح، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد 1982م.
- 9- ابن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 10- ابن جني، التمع في العربية، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1405هـ.
- 11- ابن هزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت 1982م.
- 12- حمزة، يحيى بن حمزة، المنهاج، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.
- 13- أبو حيان، البحر المحيط، ت: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.
- 14- الحيدرة، كتف المشكل، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.
- 15- ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية، مكة المكرمة 1994م.
- 16- ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ت: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت 1982م.

- 17- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجلجي، ت: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1407هـ.
- 18- الزبيدي، عيد الطيف، فتلانف النصرة، ت: د. طارق الجتلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1407هـ.
- 19- الزجلجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1979م.
- 20- الزجلجي، الجمل في النحو، ت: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.
- 21- الرمخشري، لفمفصل في علم العربية، دار الجيل، الطبعة الثانية.
- 22- سنكففتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة: محمد حسن عبد العزيز.
- 23- السهلبي، أمالي السهلبي:
- 24- سبويه: الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1408هـ.
- 25- السبوطي، جلال الدين، الاقتراح، ت: أحمد محمد قاسم، جروس برس، 1988م.
- 26- السبوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغات وأنواعها، ت: محمدأب الفضل إبراهيم وآخرين، عيسى الحلبي الحلبي، ودار الجيل ودار الفكر، المكتبة العصرية.
- 27- السبوطي، جلال الدين، الإتلان في علوم القرآن، المكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر، بيروت.
- 28- السبوطي، جلال الدين همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام هارون وعبد العال مالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ.
- 29- عبد العزيز، محمد حسن، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1992م.
- 30- ابن عصفور، شرح الجمل للزجلجي، ت: الدكتور صاحب أبو جناح، بدون.
- 31- العكيري، السباب في علل البقاء والإعراب، ت: غلزي طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
- 32- عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتركيبها، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى 1404هـ والطبعة الثانية، مؤسسة علوم القرآن - الإمارات العربية المتحدة 1990م.
- 33- عمايرة، خليل، أسلوب التوكيد في اللغة العربية على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، دار الفكر الإسلامي، عمان 1986م.



- 34- عميرة، خليل، أسلوبيات التقى والاستقهام في العربية، دار الفكر الإسلامي، 1986م.
- 35- عميرة، خليل، رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة)، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثاني العدد الأول، مارس 1998م.
- 36- عميرة، خليل، رأي في بناء الجملة الفعلية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981 عدد
- 37- عميرة، خليل، آراء في الضمير العائد ولغة لكتوني البراغي، دار البشير، الأردن، عمان الطبعة الأولى 1409هـ.
- 38- عميرة، خليل، المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، دار الكتب الإسلامية، عمان 1991م.
- 39- الفارابي، الألفاظ والحروف، ت: محسن مهدي، بيروت 1969م.
- 40- ابن فارس، أحمد، الصحاح في لغة اللغة، ت: مصطفى الشويخي، بيروت 1964م.
- 41- الفارسي، أبو علي، الإيضاح المعني، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب الطبعة الثانية 1416هـ.
- 42- الفراء، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1403هـ.
- 43- فروخ، د. عمر، تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية، دار العلم للملايين، بيروت 1970م.
- 44- ابن فلاح، المقني، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.
- 45- ابن مالك: الألفية، إصداد وإخراج دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1414هـ.
- 46- المبرد، أبو العباس، المقضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1399هـ.
- 47- الموسى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان 1987م.
- 48- ابن يعرش، شرح المفصل، عالم للكتب، بيروت، بدون.